قواعد منهجيّة في ردّ شبهات النَّصارى
تعدُّد الزوجات أنموذجاً

أ. أحمد ذيب

المعهد الوطني لتكوين الائمة والخطباء بالتلاغمة

الحمد لله الذي رضي لنا الإسلام ديناً، ونصب لنا الأدلة على صحته برهاناً مُبيناً، وأوضح السَّبيل إلى معرفته واعتقاده حقاً يقيناً، فهو دينه الذي ارتضاه لنفسه ولأنبيائه ورسله وملائكته، فبه اهتدى المهتدون، وإليه دعا الأنبياء المرسلون.

وأشهد أنَّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، تنزَّه عن النّد والصَّاحبة والولد.

وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، وصفوته من خلقه وخيرته من بريته، المبشر به الكتب السَّالفة من لدن آدم إلى عهد عيسى ابن البشر.

وبعد:

إنَّ محاولات الكيد للإسلام والنَّيل منه تزداد كلما ازداد توهجه، وعلا ذكره، وأقبل عليه أصحاب العقول المستنيرة.

ولقد ازداد نشاط اللاهوتيون النَّصارى للعمل ضد الإسلام، لا سيما بعد انتشاره في البلاد الغربية، فراح المتعصبين منهم ينشرون الافتراءات والأكاذيب حول الإسلام ونبيّه

محمد صلى الله عليه وسلم من خلال هجوم مكثَّف يستهدف جوهر الإسلام وحقائقه، مُلوّحين بدعوى عدم أصالته من جهة، وبتناقض أحكامه من جهة أخرى.

ويُعدُّ موضوع (تعدُّد الزوجات في الإسلام) الشُبهة المحبذَّة لدى المنصرين، فهو طريقهم المفضَّل ، وسبيلهم الموطَّأ لبثّ الشُبهات حول الإسلام.

فقد زعم القوم أنَّ تشريع تعدُّد الزوجات فيه دليل على اضطهاد الاسلام للمرأة واستغلال المسلمين لها في إرضاء شهواتهم ونزواتهم.

ومع أنَّ الإحصاءات العربية تشير إلى أنَّ نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة نسبة قليلة جداً ، لا تكاد تبلغ الواحد بالألف ، إلا أنَّ غلاة النَّصارى يُبالغون في طرح هذه القضية يشككوا المسلمين في دينهم الخالد.

وليُعلم أنَّ حملات النَّصارى حول هذه القضية بالذَّات تحركها المصلحة لا غير، فلقد أفصح كبير الأساقفة الانجليكان في نيجيريا عن هذه الحقيقة ، فعبَّر عن الخوف والقلق الذي تعانيه الكنيسة من انتشار الإسلام في أفريقيا رغم ميزانيات الكنيسة الضخمة للتنصير، وفي تعبيره عن خوفه كشف لنا عن سر إثارة الشبهات حول في الإسلام، وأنَّ الاعتراض علي التعدُّد ليس مسألة أخلاقية ولكن مجرد مصالح.

ومهما كانت قوة الإسلام وصلابته؛ فإنَّ الواجب يحتم علينا ، أن لا نقف مكتوفي الايدي أمام هذا العدوان الآثم، فقد تنطلي هذه الأكاذيب والاباطيل على قلة ليست لهم من حصانة الفهم والعلم ما يعصمهم من هذه الشبهات.

هذا، وإنَّ من أنجع الطرق في كشف شبهاتهم، ودحض افتراءتهم أن تناط بمنهج علمي دقيق يكفل لنا رداً مؤصلاً متزناً

وانطلاقاً من هذا وذاك ، فإني أحببتُ أن أُسهم . ولو قليلاً . في هذا الموضوع، رغبةً مني في كشف الباطل وتعريته، وهتك أستاره، وكشف أسراره، فسلكتُ مسلك التقعيد والتأصيل، وذلك بالاجتهاد في صياغة قواعد علميّة منهجيّة ، شفعتها بالشرح والايضاح والتمثيل من كتب علمائنا المسلمين الذين اعتنوا بالردّ على شبهات النَّصارى.

ثم عملتُ على تطبيقها على مسألتنا وهي تعدُّد الزوجات في الإسلام.

تمهيد:

هناك عدة قواعد علميّة تحدُّد الأسلوب السليم للتعامل مع الشبهات، ابتداءً من بحث المنقول من كتابنا وكتبهم، ومرورًا بالاساليب العقليةن كالاعتراض والاستقراء، وانتهاءً بالشواهد التاريخية، والوقائع الحالية، ومما يجدر الإلماع به هنا: أنَّ استعمال هذه القواعد يختلف من حالة إلى أخرى، ولذا ينبغي أن يُناط بعدّة متغيرات مهمة، مثل: طبيعة الشبهة المثارة، والبيئة التي أُثيرت فيها، والخصم الذي أثارها، ونوع ما استدل به عليها، ومدى إيمانه بما يُستدل عليه.

القاعدة الأولى: الاستدلال بالمنقول من القرآن والسنة.

الاستدلال: هو تقرير المدلول، أو طلب الدليل، وهو إثبات الحكم المدعى بدليله[1].

وللقرآن والسنة أهميتهما في إثبات الحق ونفي الباطل، ذلك لأنهما وحيان معصومان، وهما سلاح لا يمكن الاستغناء عنه لمن اشتغل بالرد على النَّصارى ورام إبطال شبهاتهم حول الإسلام.

1- التعريفات للجرجاني (ص:35).

وقد يبدو للوهلة الأولى وبنظرة غير متأنية أنَّ أسلوب الاستدلال بنصوص الوحيين في رد شبهات النَّصارى أسلوب غير سديد؛ لأنَّ النَّصارى لا يؤمنون أصلاً بما جاء فيهما.

وجواب ذلك أن يُقال: إنَّ الاستدلال بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية له قيمة كبيرة في مجال الرد على النَّصارى والدفاع عن الإسلام، وبخاصة القرآن الكريم الذي أنزله الله حجة على العالمين، فلا يُمكن الاستغناء عنه في مجادلة أي طائفة من الطوائف، فهو يحمل في طياته حقائق علميّة، ومحاسن عقليّة تقنع كل عاقل يبتغي الحق.

وقد أُعتمد هذا الأسلوب من طرف علمائنا الذين اعتنوا بالرد على النَّصارى؛ ومن ذلك ما أشار إليه القرطبي رحمه الله أنه قد جاء في كتبهم أن الله تعالى طلب من بني إسرائيل أن يضربوا القرن في عسكرهم بشدة إذا لقوا العدو حتى يسمعهم الله.

فتعقبه القرطبي بقوله: " فأين هذا من وصف الله تعالى نفسه في كتابه على لسان نبيه ورسوله حيث قال: (وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى)[1] ، فاستدل على فساد عقيدتهم المنافية لكمال الله تعالى بما جاء في القرآن الكريم.

ورد القرافي رحمه الله استدلال النصارى بقوله تعالى: (وأنزلنا إليك الكتاب مصدقاً لما بين يديه من الكتاب) على صحة الإنجيل ، فقال: " وأما تصديق القرآن بما بين يديه، فمعناه: أنَّ الكتب المنزَّلة المتقدّمة عند نزولها قبل تغييرها وتخبيطها كانت حقاً موافقاً للقرآن، والقرآن موافقاً لها، وليس المراد الكتب الموجودة اليوم، فإنَّ لفظ التوراة والإنجيل إنما ينصرف إلى المنزلين"[2].

1- الإعلام (ص:195).

2- الأجوبة الفاخرة (ص:39).

التطبيق على المسألة:

أباح الإسلام تعدُّد الزوجات فقد قال الله تعالى ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُوا ﴾(النساء : 3)

وقال تعالى ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُواْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ النِّسَاء وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (النساء : 129)

وتفيد هاتان الآيتان إباحة تعدد الزوجات حتى أربع كحد أعلى وعدم الزيادة على ذلك مشروطا بالعدل بين الزوجات فأصبحت الإباحة مقيدة بعد أن كانت مطلقة فى الجاهلية قال بن كثير رحمه الله : " وقوله ﴿ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ أي: انكحوا من شئتم من النساء سواهن إن شاء أحدكم ثنتين وإن شاء ثلاثا وإن شاء أربعا "[1].

وجاءت السنة تؤكد ذلك فقد روى أبو داود بإسناده أن وهب الأسدي قال " أسلمت وعندي ثمان نسوة فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعا " [2]. وقد أجمع العلماء والفقهاء رحمهم الله على إباحة التعدد وعدم الزيادة على أربع قال النفراوى: " ويجوز للحر والعبد المسلمين نكاح أربع حرائر مسلمات أو كتابيات .. وتحرم الزيادة على الأربع بإجماع أهل السنة "[3].

القاعدة الثانية: الاستدلال بالمنقول من الكتب المقدسة لدى النَّصارى.

1- تفسير القرآن العظيم لابن كثير (451/1).

2- رواه أبو داود في السنن (1927)، والحاكم في المستدرك (2712).

3- الفواكه الدواني للنفراوي المالكي (21/1).

إنَّ الافتراءات التي يحاول المفترون كذبًا إلصاقها بالإسلام كثيرًا ما تكون بعينها موجودة لديهم في كتبهم ودينهم وعقائدهم، ويكون رميهم للإسلام بها على طريقة: رمتني بدائها وانسلّتِ.

ومن النافع جدًّا في هذه الحالة إلزام الخصوم بما وجد في كتبهم والاحتجاج عليهم بما تقرره مصادرهم، على أن يأتي ذلك بعد استيفاء الرد من النَّاحية الإسلامية.

مثال: يحاول المنصّرون تصوير النَّسْخ في الإسلام على أنه مما يقدح في تمام علم الله وحكمته؛ لأنه يلزم من الإقرار بوجوده القول بالبَداء على الله، ويقصد بالبداء أنَّ الله عز وجل ظهر له من العلم ما لم يكن ظاهرًا من قبل ولذلك تم تغيير الحكم، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون.

بينما قد نجد في رسالة العبرانيين: " وهكذا نسخت الوصية السَّابقة لضعفها وعدم فائدتها"[1] وهذا النَّص يُثبت وجود النسخ من جهة، ويبين حدوث النسخ بضعف الوصية وعدم فائدتها من جهة أخرى، وهذا انتقاص لمشرّع الوصية وقدح في علمه وحكمته.

يقول القرطبي رحمه الله : " وأما نحن فيمكننا أنْ نحتج عليكم، وعلى اليهود بالتوراة والإنجيل؛ لأنا نعتقد أنَّ الله أنزل التوراة على موسى، والإنجيل على عيسى وهما هدى قبل أن يُغيرا ويُبدلا ويُنسخا بغيرهما، وأنَّه لا نحتج بشيء منهما على جهة انتزاع الأحكام، بل من باب الإلزامات للنَّصارى، ليظهر عناداهم وإفحاهم"[2].

ويقول ابن تيمية رحمه الله:" وهذا بخلاف المسلمين فإنه يصح احتجاجهم على أهل الكتاب: اليهود والنَّصارى بما جاءت به الأنبياء قبل محمد صلى الله عليه وسلم، وأهل

1- الإصحاح 7، العدد18.

2- الإعلام (ص: 106).

الكتاب لا يصح احتجاجهم بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم؛ وذلك لأنَّ المسلمين مقرون بنبوة موسى وعيسى وداود سليمان، وغيرهم من الأنبياء"[1].

وإنَّ المتتبع لكتب علمائنا المتقدمين الذين اعتنوا بالرد على النَّصارى، أمثال: الجاحظ، والغزالي، وأبي الوليد الباجي، وابن تيمية، والقرافي يجد أنَّ الاستدلال بالنُّصوص التوراتية قد شغل مساحة واسعة من ردودهم.

مثاله: ما استدل به في نفي نبوة المسيح ـ عليه السلام ـ لله مقاله المسيح للحواريين: " ما تقولون أنتم؟ فأجابه بيطر، وقال له: أنت المسيح ابن الله فنهاهم"[2].

وقد استدل القرافي رحمه الله على وحدانية الله بما جاء في العهد القديم قول الله تعالى لبني إسرائيل: " أنا الله ربكم الذي أخرجتكم من أرض مصر من بيت العبودية لا يكون لكم إله غيري"[3].

وعلى العموم فإنَّ لهذا الاسلوب قيمته في المجادلة والإقناع وبخاصة إذا كانت النصوص المنقولة واضحة الدلالة لا تحتمل اللَّبس، وأن تكون من قولة من نسخ معتمدة لدى النَّصارى.

التطبيق على المسألة:

إنَّ النُّصوص التوراتية طافحة بالنقولات الدَّالة على إباحة تعدُّد الزوجات، وسوف نجتزيء بالآتي:

1- الجواب الصحيح لابن تيمية (132/1).
2- الإعلام (ص:66)، إنجيل لوقا (20/9-21)
3- الأجوبة الفاخرة للقرافي (ص:142).

أولاً: قال بولس: " يجب أن يكون الأسقف بلا لوم بعل امرأة واحدة .. ليكن الشمامسة كل بعل امرأة واحدة"[1]، ففي إلزام الأسقف وحده بذلك دليل على جوازه لغيره.

ثانياً: وقال "وستر مارك (*Wester Mark*) " إنَّ تعدُّد الزوجات باعتراف الكنيسة بقي الى القرن السابع عشر. وكان يتكرَّر كثيراً في الحالات التي لا تحصيها الكنيسة والدولة" [2].

وقال أيضاً: "إن (ديارماسدت) ملك إرلندة كان لو زوجتان وسريتان. وتعدَّدت زوجات الميروفنجيين غير مرة في القرون الوسطى، وكان لشرلمان زوجتان وكثير من السراري، كما يظهر من بعض قوانينه أنَّ تعدُّد الزوجات لم يكن مجهولاً بين رجال الدين أنفسهم، وبعد ذلك بزمن كان فيليب اوفاهيس وفردريك وليام الثاني البروسي يبرمان عقد الزواج مع اثنتين بموافقة القساوسة اللوثرين.

ثالثاً: بل ذهبت بعض الطوائف المسيحية الى ايجاب تعدد الزوجات، ففي سنة 1531 نادى اللامعمدانيون في مونستر صراحة بأن المسيحي – حق المسيحي – ينبغي أن تكون له عدة زوجات، ويعتبر المورمون كما هو معلوم أن تعدد الزوجات نظام الهي مقدس[3].

فمن خلال النُّقولات السَّابقة يتضح خطأ النَّصارى المعاصرون في إنكار التعدُّد.

1- بولس تيموثاوس (1) (12/3).

2- حقائق الإسلام لعباس محمود العقاد (ص:177).

3- نقل ذلك الأستاذ عباس محمود العقاد في كتابه (المرأة في القرآن الكريم) (ص:132-133).

القاعدة الثالثة: الاستدلال بالمنقول من أقوال علمائهم

على الباحث أنْ يجتهد في النَّقل من أقوال وشهادات المنصفين من النَّصارى ليستدل بها على فساد الشبهة وتهافت أدلتها.

ذلك لأنَّ النَّصارى يدينون بالتقليد لرهبانهم وقساوستهم، بل إنهم يرفعون من شأنهم إلى مراتب تجعلهم يتولون مغفرة الذنوب، ففي حكاية أقوالهم إثبات أننا لا نتقوّل عليهم بالباطل.

وعن قيمة هذا النَّوع من الاستدلال يقول ابن القيم رحمه الله: "ومن المعلوم أن كل مبطل أنكر على خصمه شيئاً قد شاركه في بعضه أو في نظيره، فإنه لا يتمكن من دحض حجته وكسر باطله؛ لأنَّ خصمه تسلط عليه بمثل ما سلط هو به عليه، وهذا شأن أهل الأهواء مع بعضهم بعضاً، ولهذا كان عامة ما يأتون به أبداً يُناقض بعضهم بعضاً ويُكسر أقوال بعضهم ببعض، وفي هذا منفعة جليلة لطالب الحق، فإنَّه يكتفي بإبطال كل فرقة بقول الأخرى"[1].

وقد ذكر القرطبي رحمه الله أنَّه وقف على رسالة قس كان في طليطلة تشهد على فضل دين الإسلام الذي التزم العقل السليم، والنَّقل الصحيح، على قلة عقول النَّصارى[2].

التطبيق على المسألة:

لم يتبن جميع النَّصارى موقف إنكار التعدُّد، فقد ظهر منهم رجال دين يبيحون الزواج مرة ثانية وثالثة ورابعة ، بل ويبيحون الجمع بين أكثر من زوجة ، ويثنون في ذلك

1- الصواعق المرسلى على الجهمية المعطلة لابن القيم (452/2).

2- الإعلام (ص:75)، ولم يذكره إسمه، لكنه ذكر أنه صاحب كتاب (الحروف) وقال : إنه قسيس معروف عندهم.

على التشريع الإسلامي، ومن هؤلاء " بول بيرو *"Boul Bureou* و"فردينا ند دريفوس *" Ferdinand Dryfus*، و " بن لندسي *" Ben Lindsey*، وغيرهم[1]، وإليك شهاداتهم واعترافاتهم:

1. اعترف قدسي الكنسية " أوغسطين" في الفصل الخامس عشر من كتابه " حول الزواج الجيد" *DE BONO CONJUGALI* أنه كان جائزاً في شريعة الربّ أن يتخذ الواحد أكثر من زوجة قبل زمن المسيح[2].

وقد وقف نفس القديس مدافعاً عن يعقوب النبي لاتخاذه أربع زوجات، وأنكر بشدة أن يكون فعل هذا النبي خطيئة[3].

2. ويقول " جون ميلتون" [4] مدافعاً عن شريعة التعدُّد في النَّصرانية: " إنَّ العهد القديم قد ذكر أنَّ الله قد أباح للصفوة من خلقه والآباء الأولين أن يُعدّدوا النساء".

3. ويقول " مارتن لوثر" إمام المذهب البروتستاني[5]: " إنَّ نبضة الجنس قوية لدرجة أنه لا يقدر على العفة إلا القليل..، من أجل ذلك يعتبر الرجل المتزوج أكثر عفة من

1- الزواج مثنى وثلاث ورباع الأسباب والضوابط (ص:6) للدكتور مازن صلاح مطبقاني

2- حول الزواج الجيّد أوغسطين (406/3).

3- المصدر السابق.

4- جون مليتون (1608م-1674م) من شعراء الإنجليز، له كتابات جدلية في الدين والسياسة، وهو معروف بردّه عقيدة التثليث وألوهية المسيح، دافع عن تعدُّد الزوجات في مؤلف له لم يُنشر إلا بعد قرابة قرنين من تأليفه.

5- وهو من أشهر أئمة النصارى المدافعين عن التعدد.

الراهب، بل إنّ الزواج بامرأتين قد يُسمح به أيضاً كعلاج لاقتراف الإثم، كبديل عن الاتصال الجنسي غير المشروع"[1].

4. وهذا إمام التنصير في القرن العشرين، الداعية الإمريكي " بيلي جراهام" يقول: " لا تستطيع المسيحية التوافق مع إشكال تعدُّد الزوجات، وإذا كانت مسيحية اليوم عاجزة عن ذلك، فإنَّ ذلك يضرُّ بها.

لقد أباح الإسلام تعدُّد الزوجات كعلاج لأمراض اجتماعية، وسمح بقدر من الحرية من الطبيعة البشرية، ولكن ضمن إطار تشريعي صارم ، تتبجح البلاد المسيحية اليوم بنظام الزوجةالواحدة، لكنها واقعياً تمارس التعدُّد، ولا أحد يجهل دور العشيقات في المجتمع الغربي. وفي هذه الناحية الإسلام دين صادق جداً، فهو يسمح للمسلم أن يتزوج بثانية إن اضطر، ولكنه يحظر بشدة جميع العلاقات الغرامية السرية لحماية النزاهة الأخلاقية للمجتمع"[2].

5. ويقول الفيلسوف الألماني الشهير "شوبنهور": في رسالته "كلمة عن النساء": "إن قوانين الزواج في أوروبا فاسدة المبنى بمساواتها المرأة بالرجل، فقد جعلتنا نقتصر على زوجة واحدة فأفقدتنا نصف حقوقنا، وضاعفت علينا واجباتنا"[3].

6. وتحدَّث "غوستاف لوبون" في "حضارة العرب" عن تعدُّد الزوجات عند المسلمين وهو الذي عاش بنفسه سنوات طويلة في بلاد الشرق والاسلام فقال:

"لا نذكر نظاماً اجتماعياً أنحى الأوروبيون عليه باللائمة كمبدأ تعدد الزوجات، كما أننا لا نذكر نظاماً أخطأ الأوروبيون في إدراكه كذلك المبدأ فيرى أكثر مؤرخي أوروبا إتزاناً

1- قصة الحياة لوثر (180/2).

2- المرأة بين إشراقات الإسلام وافتراءات المنصرين (ص:293).

3- الإسلام روح المدنية، للغلاييني (ص:224).

أنَّ مبدأ تعدُّد الزوجات حجر الزاوية في الاسلام، وأنه سبب انتشار القرآن، وأنه علّة انحطاط الشرقيين ..، وهذا الوصف مخالف للحق، وأرجو أن يثبت عند القارئ الذي يقرأ هذا الفصل بعد أن يطرح عنه أوهامه الأوروبية جانباً، أنَّ مبدأ تعدد الزوجات الشرقي نظام طيّب يرفع المستوى الأخلاقي في الأمم التي تقول به، ويزيد الأسرة ارتباطاً، ويمنح المرأة احتراماً وسعادة لا تراهما في أوروبا.

وأقول قبل إثبات ذلك: إن مبدأ تعدد الزوجات ليس خاصاً بالاسلام، فقد عرفه اليهود والفرس والعرب وغيرهم من أمم الشرق قبل ظهور محمد صلى الله عليه وسلم"[1].

7. ولنسمع إلى المصلح الشهير مارتن لوثر مؤسس فرقة البرتستانت وهو يجيب: " إن الزواج بامرأتين قد يسمح به أيضاً، كعلاج لاقتراف الإثم، كبديل عن الاتصال الجنسي غير المشروع"[2].

وتقول الكاتبة الإيطالية " لورافيشيا فاغليري": "إنه لم يقُم الدليل حتى الآن بأي طريقة مُطْلَقَة على أن تعدُّد الزوجات هو بالضرورة شرّ اجتماعي وعقبة في طريق التّقدّم .. وفي استطاعتنا أيضا أن نُصرّ على أنه في بعض مراحل التَّطور الاجتماعي عندما تنشأ أحوال خاصة بعينها ، كأن يُقتل عدد من الذكور ضخم إلى حدّ استثنائي في الحرب مثلاً ؛ يُصبح تعدد الزوجات ضرورة اجتماعية"[3].

1حضارة العرب (482).

2انظر: تعدد نساء الأنبياء، ومكانة المرأة في اليهودية والمسيحية والإسلام، أحمد عبد الوهاب ، ص (156-165 ، 185

3قالوا عن الإسلام، عماد الدين خليل ، ص (426)

8. ويقول المستشرق الشهير "هك فارلين" : "إذا نظرنا إلى تعدُّد الزوجات في الإسلام من الناحية الاجتماعية أو الأخلاقية أو المذهبية، فهو لا يعد مخالفاً –بحال من الأحوال – لأرقى أسلوب من أساليب الحضارة والمدنية، بل هو علاج عملي لمشاكل النساء البائسات والبغاء، واتخاذ المحظيات، ونمو عدد العوانس المطرد في المدنية الغربية بأوروبا وأمريكا"[1].

فمن خلال هذه الشهادات وغيرها نلحظ أنَّ التعدَّد كان أمراً معروفاً في المجامع الكنسية ، ومعمولاً به من طرف الذين حكموا النصارى في القرون الأولى، فهل يُنكر عاقل بعد ذلك الشرعية النَّصرانية للتعدُّد؟

وهل يُعقل مع ذلك أن يمتهن رجل دين نصراني شريعة لم تنكرها الأسفار التي يُقدُّسها؟

القاعدة الرابعة: الاستدلال بالمعقول.

المقصود بالمعقول: تلك الحجج والبراهين العقلية العلميّة التي تخاطب عقل الإنسان، لا عاطفته ووجدانه.

وقد ميَّز الله تعالى الإنسان بما وهبه له من عقل يتعاطى به المعارف والعلوم، ويُميز به بين الصواب والخطأ؛ ولئن كان للعقل حدود زمانية ومكانية لا يمكنه تجاوزها، إلا أنَّ العقل بما لديه من موازين فطرية يُعتبر حَكَماً يرجع إليه في تمحيص المدركات بالحس، فيجزم بما يراه حقاً يقيناً، ويطرح ما يشك فيه، ويرفض ما يحكم بامتناعه واستحالته بناءً على قوانينه الذاتية[2].

1– الإسلام وحقوق المرأة ، بإشراف د. جعفر عبد السلام ، ص (149).

2– ضوابط المعرفة لعبد الرحمان الميداني (ص:124).

ويتأكد استعمال هذا الأسلوب إذا كانت الشُبهة المثارة مستندة إلى أدلة عقلية، فمادام الطرف المقابل يتعاطى الدليل العقلي، فإنَّ إبطال دعاويه بالطريق الذي اختاره.

يقول الطوفي رحمه الله : " واعلم أنَّ كل متناظرين لا تثبت دعوى أحدهما إلا بمقدّمات مشتركة بينهما يتفقون عليها تكون بينهما كالحكم، فلمن وافقت تلك المقدمات تثبت دعواه.

وإذا عرفت هذا فنحن ليس بيننا وبين النصارى واليهود مقدمات مشتركة إلا في العقليات وما تركب منها، ومن غيرها؛ لأنَّ كل واحد من أهل الكتاب والمسلمين يقدح في كتاب النخر؛ فلم تقوم الحجة عليه به"[1].

وما ذكره الطوفي ليس على إطلاقه، لقُصور العقل عن إدراك بعض القضايا، وذلك مثل الأمور المتعلّقة بالغيب، وهذا يعني أنّه لا ينبغي أنْ نطلق العنان للعقل فغي محاورة النَّصارى.

وقد سلك علماؤنا هذا المسلك كثيراً في ردهم على شبهات النَّصارى؛ ومن ذلك قول القرطبي رحمه الله في إثبات صدق رسالة محمد صلى الله عليه وسلم: " فقد تحصل من هذا الكلام: العلم بأنَّ محمداً جاء بالقرآن، وتحدى به، وهو معجزة، وكل من جاء بالمعجزة وتحدى بها فهو صادق، فالنتيجة معلومة، وهي أنَّ محمداً صادق"[2].

1- الانتصارات الإسلامية في كشف الشبه النصرانية لنجم الدين الطوفي (ص:342)، تحقيق أحمد حجازي السقا.

2- الإعلام (ص:327).

وقال في نفي ألوهية المسيح التي ادعاها النصارى: " أما من استدل على ذلك بأنه خُلق من غير أب، فيلزمه أن يعترف لآدم بالألوهية، فإنه لم يُخلق من نطفة أب"[1].

قلتُ: وقد استفاد القرطبي رحمه الله هذا التمثيل من قوله تعالى: (إنّ مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) « آل عمران: 59».

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الباجي رحمه الله في ردّه على الراهب الفرنسي: " وإني لأعجب أيُّها الراهب على ما يصل إلينا من فضلك في قومك، وتقدمك على أهل ملتك، مما يبدو من فرط غفلتك وعدم معرفتك فيما تضمنه كتابك من أن إبليس اللعين يقدر أن يُضلَّ من شاء الله أن يهديه إلى الدين القويم مع قولنا وقولك: (إنّ الله على كل شيء قدير)، فأيُّ قدرة له إذا كان قد بذل دمه في نقض ما شرعه إبليس وغيره من خلقه، فلم يقدر على إصلاح ما أفسده"[2].

التطبيق على المسألة:

زعم بعض النَّصارى أنَّ الربَّ قد أورد قصص الانبياء في العهد القديم، للتحذير من المآل الوبيل للتعدُّد[3]، لكنهم . في الحقيقة . لم يُوردوا ولو نصاً واحد عن الربّ فيه تصريح بذلك، وللعاقل أن يقول مُنكراً في هذا المقام: أين تحذير الربّ ممّا فعله إبراهيم؟ أين تحذير الربّ ممّا فعله يعقوب؟ أين تحذير الربّ ممّا فعله موسى؟

وإذا كان الربُّ لم يرض كما يزعمون بتعدُّد الزوجات فكيف يرضى أن يكون ابنه المدلل (بنو إسرائيل) كلهم من نسل رجل كان معدّداً للزوجات، إذْ أنَّ الكتاب المقدس

1- المصدر السابق (136).

2- رسالة أبي الوليد الباجي في الرد على راهب فرنسا (ص:77).

3- يُنظر: كتاب المرأة في اليهودية والنصرانية والإسلام، للقس مرقس عزيز (ص:128).

يُخبرنا أنَّ يعقوب قد تزوج أكثر من واحدة، وقد أنجب من نسائه الأربع أبناءه الاثني عشر الذين جاء منهم الأنبياءوعامة الإسرائيليين إلى اليوم، وهو النسل الذي تجسد منه الإله المنبثق كما تقول الكنيسية. كيف يرضى الربُّ أن يكون الأنبياء ونخبة البشر أبناء خطيئة؟

القاعدة الخامسة: إظهار التناقضات.

التناقض في اللُّغة: من النَّقض، وهو ضد الإبرام، والمناقضة في القول: أن يتكلم بما يتناقض، أي: يتخالف[1]. وفي الاصطلاح: اختلاف القضيتين بالايجاب والسَّلب، بحيث يقتضي صدق إحداهما وكذب الأخرى[2].

وإنما يُعتنى بهذا النَّوع من الاستدلال في الرد على النَّصارى؛ لأنَّ التناقض في كتبهم المقدسة كثير جداً، مما يجعل من محاجتهم أمراً مُتيسراً لمن وقف على ذلك.

وإظهار التناقضات يخرج المسلم من دائرة الإحساس بالاتهام والدفاع في مواجهة الآخر، وما يترتب على ذلك من الهزيمة النفسية للمدافع، وشعور الانتصار عند المهاجم.

يقول الإمام القرافي رحمه الله مؤكداً كثرة التناقض في دين النَّصارى : " واعلموا . رحمكم الله . أنَّ مذهب النَّصارى مُتناقض لفظاً ومعنى، أما التناقض من حيث اللَّفظ، فإنَّهم أطلقوا لفظ الجوهر ولفظ الأقانيم، ولفظ الأب والإبن، وهي ألفاظ مُوهمة في موضعها تشبيهاً، ثم زعموا أنَّ الجوهر ثلاث أقانيم، ثم زعموا أنَّ الثلاثة واحد، فآخر الكلام يرفع أوله، وأوله يرفع آخره.

وأما التناقض من حيث المعنى فالواحد لا يكون ثلاثة، والثلاثة لا يكون واحداً، وإلا فترتفع الوحدة ويرتفع العدد"[1].

1- القاموس المحيط (887/1).

2- التعريفات للجرجاني (ص:81).

وقد أظهر الإمام القرطبي رحمه الله تناقض النَّصارى، فنقل عنهم في مسألة الصلوبية كلاماً غير متسق، ينقض آخره أوله، ومن ذلك أنَّه لما صُلب المسيح عليه السلام. حسب زعمهم. لم يقع شيء من دمه على الأرض، وأنه وقع منه شيء فنبت في موضعه نوع من الزهر، فقال القرطبي: " ثم انظر كيف تناقض ذلك المتكلم على الفور؛ لأنَّه لو وقع شيء من دمه على الأرض ليبست، ثم إثر ذلك قال: إلا شيء وقع فنبت في موضعه النوار، فكيف يصح في عقل مجنون، فأحرى في عقل عاقل أن يتكلم بمثل هذا الهذيان أو أن يستحل أن يتحرك له بذلك لسان"[2].

ومن أمثلة التناقضات التي سجلها الإمام القرافي على النصارى قولهم: " نؤمن بالله الواحد الأب ضابط الكل ومالك كل شيء وصانع ما يُرى وما لا يُرى، وبالرب يسوع ابن الله الواحد، بكر الخلائق كلها والذي وُلد من أبيه قبل العوالم كلها، وليس بمصنوع، إله احق من جوهر أبيه الذي بيده أتقنت العوالم، خلق كل شيء" فقال القرافي: " فكيف يتصور عاقل أنَّ الأب خالق كل شيء وابنه أيضاً خالق كل شيء، فإن صح أنَّ الأب خالق كل شيء، فأيُّ شيء بقي للإبن، وإن كان الإبن خالق كل شيء فأيُّ شيء بقي للأب، وإن الله واحد فلأي شيء صرحوا بخالقين، غاية في التناقض والفساد في هذه الأمانة"[3].

التطبيق على المسألة:

يُمكن استثمار هذا المسلك في كشف تناقض النَّصارى في هذه الشبهة من خلال النقاط التالية:

1- الأجوبة الفاخرة (50).

2- الإعلام (ص: 418-419).

3- الأجوبة الفاخرة (ص:145).

أولاً: ينسب النَّصارى إلى (الربّ) أنه استقبح واستنكر تعدُّ الزوجات، بينما نجد في نصوصهم ما يدل على إقرار (الربّ) للتعدُّد، ففي أخبار الأيام الثاني: " وصنع يوآش ما هو صالح في عين الربّ، واتخذ ليوآش امرأتين أنجبتا له بنين وبنات"[1].

ونحن نقول لهم: كيف يستقبح الربّ التعدُّد، ثم يقرُّ الصالحين على فعله؟

ثانياً: يزعم القوم أنَّ الربّ يُقبّح تعدُّد الزوجات، ويراه من جرائم الأنبياء وقبائحهم، لكنَّه يُبارك الزواج الثاني لإبراهيم من هاجر: " أما إسماعيل فقد استجبتُ لطلبتك من أجله، سأباركه حقاً، وأجعله مثمراً، وأكثر ذرية، ويُصبح أمة كبيرة"[2].

ثالثاً: يُعتبر داود النبي من أشهر من عدَّد في العهد القديم، ومع ذلك لم يُنكر عليه (الربّ) فعله ذاك، بل قال صراحة إنّ داود كان رجلاً عظيماً باراً إلا فيما فعله مع زوجة أوريّا ، " لأنَّ داود صنع ما هو صالح في عين الربّ، ولم يحد عن كل ما أمره به كل أيام حياته"[3] فهل نقدم شهادة هؤلاء أم شهادة الربّ؟

القاعدة السادسة: الاستقراء.

الاستقراء في اللغة: من قرأ الشيء، أي: جمعه وضمّه[4]. وفي الاصطلاح: تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعاً[5].

وقد استخدم العلماء هذا النَّوع من الأدلة في ردودهم على تخرصات النَّصارى.

1- أخبار الأيام الثاني (24/2-3).

2- تكوين (17/20).

3- ملوك الأول (15/5).

4- القاموس المحيط (1/115) مادة (قرأ).

5- ضوابط المعرفة للميداني (ص:188).

ومن ذلك القرطبي رحمه الله حيث استقرأ النُّصوص التوراتية فوجد نصوصاً تُنبئ عن دخول زيادات فيها، فقال: " وإذا جاز زيادة مثل هذا، ولم يُتحرز منه، جاز أن يكون كل حكاية فيها لا يصح نسبتها إلى الله زائدة، ولا سيما الحكايات الركيكة"[1].

كما أنه استقرأ النصوص التوراتية الخاصة التي تناولت قصية صلب المسيح عليه السلام ، فتوصل إلى نتيجة مفادها أنَّ كل ما نقل النصارى في هذا الأمر غير قاطع الدلالة والورود، مما يجعل الإيمان به غير مبني على يقين[2].

التطبيق على المسألة:

لأنَّ تفحص نصوص الكتب المقدسة لُعطينا نتيجة مفادها: عدم وجود نص صريح يقضي بمنع التعدَّد وما ورد في ذلك إنما هو على سبيل الموعظة ، كقولهم: " أنَّ الله خلق لكلّ رجل زوجته "، فليس يفيد غير الترغيب بأنْ يقتصر الرجل في الأحوال العادية على زوجة واحدة، والاسلام يقرُّ بمثل هذا القول ولا يُنكره.

ويُستبعد أن تمنع النَّصرانية من التعدَّد ؛ لأنَّ المسيح يقول: "ما جئتُ لنقض النَّاموس أو الأنبياء، بل لأكمل، فإني الحق أقول لكم: إلى أن تزول السماء والأرض لا يزول حرف واحد أو نقطة واحدة من النَّاموس حتى يكون الكلّ"[3].

فلنا أن نستنج أنَّ المسيح ـ عليه السلام ـ مقرّ للتعدُّد الذي مارسه أنبياء العهد القديم؛ إذْ أنَّ رسالته هي استمرار لرسالتهم الأولى.

1- الإعلام (ص:189).
2- الإعلام (ص:412).
3- متى (17/5).

وقد أسس " لوثر مارتن" إمام المذهب البروتستاني موقفه في إباحة التعدد على أن العهد القديم نصّ في مواضع كثيرة على شرعيّة التعدُّد كممارسة مشروعة، وأنَّ العهد الجديد لم يُدنه صراحة، وقالها صراحة: " من جهتي ليس بإمكاني منع أيّ إنسان أن يتخذ عدّة زوجات؛ لانَّ فعله ذاك لا يُخالف الاسفار المقدسة"[1]

ومن أئمة البروتستانت الذين استقرؤوا النصوص التوراتية "بوسر"[2]، و" ملانكثون"[3] وقد شاركا في مجمع ديني يضم ستة من أئمة الإصلاح البروتستانتي قرّر صراحة: " أنّ الكتاب المقدس لم يُدن في أيّ موضع منه تعدُّد الزوجات، وقد مُورس بصورة مستقرة من طرف أعلى الشخصيات المعتبرة في الكنيسة"[4].

القاعدة السَّابعة: المُقارنة والمُقابلة.

المقارنة في اللُّغة: المصاحبة، والمقابلة من قابله ، أيْ: واجهه، وقابل الكتاب عارضه[5]. وهي في الاصطلاح: عبارة عن مقارنة بين قضيتين أو موازنة بين شيئين لمعرفة الحق وتمييزه عن الباطل[6].

ويُعد منهج المقارنة أحد المناهج الرئيسة في الجدل الديني، ولذا استعمله العلماء المسلمون في أكثر ردودهم على شُبهات النَّصارى.

1- قصة الحياة لمارتن اوثر (184/2).

2- مارتن بوسر (1419م-1551م) لاهوتي من قادة التيارالبروتستانتي.

3- فيليب ملانكثون (1497م-1560م) لاهوتي ألماني، من رواد التيار البروتستانتي.

4- المرأة بين إشراقات الإسلام وافترال‹ءات المنصرين (ص:292).

5- القاموس المحيط (168/2) مادة (قر ن).

6- الجدل في القرآن الكريم لمحمد التومي (ص:204).

ومن أمثلة ذلك المقارنة التي عقدها الإمام القرطبي حمه الله بين حفظ الله للقرآن الكريم، وما شاب الكتب السابقة من التغيير والتبديل، فقال: " وكتابنا منزّه عن أمثال تلك الآفات، فإنّ الله تعالى تولى حفظه، وأجزل من كل صيانة حظه، فصانه بنظمه الذي لا يقدرلا الجن والإنس على آية منه، فلا يختلط به كلام متكلم، ولا يقبل وهم متوهم، إذ ليس من جنس كلام البشر، وهو معدود الآي والسور، ثم صانه بأن يسره للحفظ والاستظهار، فيستوي في نقله الكبار والصغار.."

وفي سعيه لإثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم قارن بين موقفه أمام محاولات قتله، وبين موقف المسيح عليه السلام ـ على حد زعمهم ـ لما أرادوا صلبه، فقال:

" فتأمل أيها العاقل إن كنت منصفاً فرق ما بين نبينا وبين ما يحكيه النصارى عن المسيح في إنجيلهم"[1].

في إنجيل متى: أنه لما رفع المسيح إلى الخشبة صاح صياحاً عظيماً وقال: إلهي لم أسلمتني[2].

كما أنَّ الإمام القرافي رحمه الله عقد مقارنة بين نقل القرآن ونقل الإنجيل، فذكر أنَّ النصارى لا يُفرقون فيما نقلوه عن المسيح ـ عليه السلام ـ بين ما كان مُنزلاً من عند الله وما كان مما قاله المسيح ـ عليه السلام ـ بمقتضى الطباع البشرية، وما تكلم به من نصائح وإراشادات، بينما المسلمون يُفرقون بين القرآن الكريم المنقول إلينا بالتواتر، وبين ما قاله صلى الله عليه وسلم وفعله بمقتضى البشرية[3].

1- الإعلام (ص: 320).

2- إنجيل متى 46/27.

3- الأأجوبة الفاخرة (ص:25).

التطبيق على المسألة :

يقول القديس " باسيليوس" في التعدُّد : "كان آباء الكنيسة صامتين في أمر تعدُّد الزوجات، وذلك لأنَّه من طبائع الوحوش ولا يليق بالبشر، وهذه الخطيئة تبدو أشنع من الزنا"[1].

ويقول تبارك وتعالى في محكم تنزيله: ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُوا ﴾ « النساء : 3 «. فالنَّص الأول يتضمن اتهام الأنبياء بأنهم قد اقترفوا أفعالاً وحشية قذرة، وأنَّ تزوجهم بأكثر من واحدة هو شر من الزنى.

والنَّص القرآني يتضمن الدعوة إلى النكاح والتعفُّف بأسلوب هادئ، وعبارات راقية، داعياً إلى تحقيق العدل وإشاعته بين أفراد الأسرة الواحدة.

القاعدة الثامنة: الاسترداد التاريخي.

يقوم هذا الأسلوب على استرداد الوقائع التاريخية لبيان عدم اتساق الحقائق وتناقضها مثاله: أنَّ النَّصارى احتجوا على ضرب الناقوس بقصة نوح عليه السلام، حيث زعموا أنَّ التوراة ذكرت ذلك، ففنَّد القرافي رحمه الله هذا الزعم بإعادتهم إلى تاريخ الديانة النَّصرانية، فذكر أنَّ ابتداء ضرب الناقوس فيها حسب تواريخهم كان بعد اجتماع المجمع الثاني بالاسكندرية بعد صلب المسيح ـ حسب زعمهم ـ بأربعمائة عام

مما يعني أنه لا صلة بين ما جاء في التوراة وما يفعله النَّصارى من ضرب النواقيس، فهو شيء مستحدث لم يكن يفعله المسيح عليه السلام[2].

1– الرسالة الثالثة إلى أمفيلو خيوس (258) المادة التشريعية الثمانين.

2– أدلة الوحدانية للإمام القرافي (ص:78).

التطبيق على المسألة:

اعترض بعض الذين كتبوا سيرة الرسول من المسيحين على كثرة أزواجه صلى الله عليه و سلم وزعموا أنه كان شهوانيا إلى آخر ذلك من الكلام الذي تتحرَّج منه الأقلام

إلا أنَّ هذه الشُبهة سرعان ما تتهافت إذا عُلم السياق التاريخي الذي انعد فيه زواجه صلى الله عليه وسلم بأزواجه، فإنه صلى الله عليه وسل لم يتزوج خديجة إلا وهي ابنت أربعين سنة، ولم يتزوج غيرها إلى أن توفيت ، وكان عمره إذْ ذاك خمسين سنة ، أفيُعقل أن يقنع الشهواني بزوجة واحدة تكبره بخمس عشر سنة، ولا يتزوج عليها حتى يتوفاها الله؟

القاعدة التاسعة: الاستدلال بالواقع: من الأساليب التي لا ينبغي أن يغفلها المشتغل بالرد على شُبهات النَّصارى : الاستدلال بالواقع. ونعني به: استحضار وتتبع الوقائع والاحصائيات التي تعين على إبطال شبهات الخصم أو إضعافها؛ فبالرغم من أنَّ الاستدلال بالواقع من الأساليب المكمّلة ، إلا أنَّ له تأثير عجيب في الإقناع، لا سيما أوساط العامة الذين يستسلمون للواقع بشكل رهيب.

التطبيق على المسألة: ونحن إذا أردنا أن نطبق هذا النوع من الاستدلال على مسألتنا، فينبغي نسلط الضوء على واقع المرأة في المجتمعات الغربية وغيرها من المجتمعات التي أخذت بقانون منع الزواج بأكثر من زوجة.

أنَّ 75% من الأزواج يخونون زوجاتهم في أوروبا ، وأن نسبة أقل من المتزوجات يفعلن الشئ ذاته[1].

1- محمد علي البار ، عمل المرأة في الميزان ص 131.

. يغتصب يومياً في أمريكا (1900) فتاة ، 20% منهن يغتصبن من قبل آبائهن !!
. مليون امرأة تقريباً عملن في البغاء بأمريكا خلال الفتترة من (1980م إلى 1990م.
. يتم اغتصاب امرأة واحد كل (3) ثوانٍ سنة 1997م .
. وفي بريطانيا (170) شابة تحمل سفاحاً كل أسبوع.
. ويصوّر لنا :" إيتين دينيه"[1] واقع الإباحية في البلاد الغربية، فيقول: " إن نظرية التوحيد في الزوجة (التي) تأخذ بها المسيحية ظاهرا تنطوي تحتها سيئات متعددة ظهرت على الأخص في ثلاث نتائج واقعية شديدة الخطر جسيمة البلاء ، تلك هي الدعارة ، والعوانس من النساء ، والأبناء غير الشرعيين إن هذه الأمراض الاجتماعية ذات السيئات الأخلاقية لم تكن تعرف في البلاد التي طبقت فيها الشريعة الإسلامية تمام التطبيق وإنما دخلتها وانتشرت فيها بعد الاحتكاك بالمدنية الغربية "[2].

ونخلص مما سبق أنَّ الإسلام كان واقعياً حين أقر شريعة التعدُّد، فتزوج الزوج بأخرى أولى من طلاق الأولى، وأولى من العلاقة المحرمة، فالتعدد المشروع يغلق الباب أمام تعدد العشيقات غير المشروع الذي يجتاح المجتمعات الإنسانية التي ترفض التعدُّد .

1- إيتين دينيه (Et.Dient1929-1861) (تعلم في فرنسا , وقصد الجزائر , فكان يقضي في بلدة بوسعادة نصف السنة من كل عام , وأشهر إسلامه وتسمى بناصر الدين (1927) , وحج إلى بيت الله الحرام (1928 .

2- إيتين دينيه ، أشعة خاصة بنور الإسلام ص 32-33.

الخاتمة: إنَّ هذه الجولة المثمرة في آفاق هذه الشُبهة تقودنا إلى ملاحظ ونتائج ذات صلّة وثقى بحقيقتها ومثاراتها وضوابطها، ومآلاتها في مضمار الجدل الديني، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1. أنَّ التعدُّد مُباح في الإسلام، وقد دلَّ على إباحته الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة.

2. أنَّ الباعث الحقيقي على اعتراض النَّصارى على مسألة التعدُّد في الإسلام هو المصلحة والخوف من انشار الإسلام.

3. أنَّ عرض شُبهات النَّصارى وفق طريقة القواعد المنهجيّة أيسر في إبطالها وإظهار زيفها، وأنَّ استعمال هذه القواعد تحكمه اعتبارات معيّنة.

4. أنَّ المتأمّل في ردود العلماء المسلمين ، كالغزالي، والقرطبي، والباجي، وابن تيمية، والقرافي على النَّصارى يلحظ تأصيل ردودهم وفق منهج علمي دقيق.

5. أنَّ شُبهات النَّصارى ضد الإسلام تنبع من الكذب الصَّريح ، والجهل الواضح بمدارك الأحكام الإسلامية ومآلاتها.

6. أنَّ ما أنكره النَّصارى على المسلمين في قضية التعدُّد موجود في كتُبهم المقدسة قديمها وحديثها، وقد نقلنا طائفة منها في إثبات تناقضهم وإرتباكهم.

7. لم يتبن جميع النَّصارى موقف إنكار التعدُّد، فقد ظهر فيهم رجال دين يُبيحون الزواج بأكثر من واحدة، ومن أشهرهم جون مليتون، ولوثر مارتن وغيرهما.

8. أنَّ دعاوى النَّصارى في إنكار التعدُّد يرفضها العقل السليم.

9. أنَّ النَّصارى أظهروا تناقضاً كبيراً في مسألة التعدُّد ؛ حيث أنكروا ما أقرّه (الربّ) واستحسنه من أنبيائه ورسله.

10. إنَّ استقراء النُّصوص التوراتية يُعطينا نتيجة مفادها عدم وجود نص صريح يدل على منع التعدُّد.

11. أنَّ تعدُّد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن إلا في آخر حياته، وكان لمصالح معينة، الأمر الذي يُبطل شُبهة الشهوانية التي زمزم بها غلاة النَّصارى.

12. أنَّ الواقع المرُّ الذي تعيشه المرأة في المجتمعات الخطيرة يبعث في قلوبنا نحن معاشر المسلمين طمأنينة وارتياحاً تجاه تشريعات الإسلام الخالدة.

التوصيات والاقتراحات:

1. تخصيص دراسات معمَّقة تهدف إلى تأصيل الردّ على شُبهات النَّصارى، وذلك باستقراء ردود علمائنا السَّابقين، وصياغتها صياغة تتناسب وطبيعة الشبهات المثارة.

2 تخصيص دورات تكوينية لأئمة المساجد، لا سيما في بلاد القبائل، حتى يتكون عندهم تصوّر منهجي في مواجهة المدّ التنصيري.

3. اقترح أن تكون مناقشة شبهات النَّصارى ضمن المقرَّرات الدراسية على طلبة في الكليات والمعاهد الشرعية.

4. كما أقترح تعميم مثل هذه الدورات على المساجد حتى يعم النفع، وتُشاع الفائدة.

